"حديث المحاجّة"
دراسة عقدية

إعداد:
د. أماني بنت ضيف الله سعود السفياني
أستاذ مساعد في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين قسم العقيدة
Alsofyaniamani@gmail.com

الملخّص:
يعالج هذا البحث بالدراسة العقديّة التحليلية حديث المحاجّة بين آدم وموسى عليهما السلام، لما ينطوي عليه من قضايا إيمانية دقيقة تمسّ جوهر العقيدة في باب القضاء والقدر، وما يتفرّع عنه من إشكالية الاحتجاج بالقدر على المعاصي. وقد تناولت الباحثة نصّ الحديث الثابت في الصحيحين، باستقراء طرقه وألفاظه، وتحليل مضامينه العقديّة، وبيان ما تضمّنه من إثبات صفات الله تعالى ـــ كاليد، والكلام، والنفس ـ على الوجه اللائق بجلاله، مع تقرير مبدأ كتابة المقادير، وإبراز خصيصة اصطفاء الله لأنبيائه وإطلاعهم على بعض الغيوب.

كما ناقش البحث ما أُثير حول الحديث من توهمات وإشكالات فكرية، حيث ظنّ بعضهم أنه يسوغ الاحتجاج بالقدر على المعاصي، ففصّل القول في مناهج الطوائف المخالفة ـــ كالجبرية والقدرية ـ وردَّها ردًّا علميًّا مؤصّلًا، مستندًا إلى أقوال السلف ومنهجهم في الفهم والاستدلال. وانتهى البحث إلى أن المحاجّة كانت حول المصيبة المترتّبة على الذنب، لا على الذنب نفسه، فاحتجاج آدم كان في موضعه الصحيح؛ إذ لا يُحتجّ بالقدر على المعائب، وإنما على المصائب.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الحديث يمثّل شاهدًا بيّنًا على كمال عدل الله تعالى، وحكمة قضائه، ومسؤولية الإنسان عن أفعاله، مع وجوب التسليم للقدر دون أن يُتخذ ذريعة لتبرير الخطأ والمعصية.

الكلمات المفتاحية:
حديث المحاجّة – القضاء والقدر – الاحتجاج بالقدر – العقيدة الإسلامية – صفات الله تعالى.

Abstract:
This research presents an analytical theological study of the Hadith of Argumentation between Adam and Moses (peace be upon them), as it encompasses profound faith-related issues touching the essence of the doctrine of divine decree (Qadaʾ and Qadar) and the question of invoking predestination as an excuse for sins. The researcher examined the authentic text of the hadith as reported in *Sahih al-Bukhari* and *Sahih Muslim*, through a detailed induction of its chains and wordings, and an in-depth analysis of its theological implications—particularly the affirmation of Allah's attributes, such as *Hand*, *Speech*, and *Self*, in a manner befitting His Majesty, along with the confirmation of the divine

preordainment of decrees, and the special selection of prophets and their partial access to the unseen.

The study further addressed the misconceptions and intellectual doubts raised concerning the hadith, as some erroneously perceived it to justify sinful acts by predestination. It critically analyzed and refuted the arguments of deviant sects—such as the *Jabriyyah* and *Qadariyyah*—drawing upon the methodology of the *Salaf* in reasoning and interpretation. The research concluded that the argument between Adam and Moses pertained to the calamity resulting from the sin, not the sin itself, demonstrating that Adam's reasoning was valid, for divine decree may only be invoked regarding afflictions, not transgressions.

Ultimately, the study affirms that this hadith stands as clear evidence of Allah's perfect justice, the wisdom of His decree, and human responsibility for actions, emphasizing the duty to submit to divine will without using fate as a pretext for wrongdoing.

Keywords:
Hadith of Argumentation – Divine Decree and Predestination – Invoking Fate – Islamic Creed – Divine Attributes

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً، أمّا بعد

فإن نصوص الشرع واضحة محكمة، لا مجال فيها لخطأ أو تناقض، لا سيما الآيات والأحاديث المتعلقة بالعقائد، إلّا أن طوائف من الناس قد توهّم حدوث التعارض أو الإشكال في بعضها.

ومن هذه الأحاديث التي وقع الإشكال في فهمها حديث المحاجّة التي وقعت بين آدم وموسى عليهما السلام، إذ فهم البعض منها جواز الاحتجاج بالقدر على المعاصي والمعائب.

ولكون الإيمان بالقضاء والقدر هو المحك الحقيقي للإيمان بالله تعالى على الوجه الصحيح، وهو الاختبار القوي لمعرفة الإنسان بربه تعالى، وما يترتب على هذه المعرفة من يقين صادق بالله، وبما يجب له من صفات الجلال والكمال، ولوقوع الاختلاف حول القضاء القدر منذ القرون الأولى وحتى زماننا هذا، لا سيما مسألة الاحتجاج بالقدر، كانت أهمية هذا الموضوع.

وقد ركّزت البحث ليكون متعلقاً بحديث المحاجّة وما يتعلق به من مسائل عقدية، خاصّة مسألة الاحتجاج بالقدر.

أهمية الموضوع:

- اشتمال حديث الحاجّة على العديد من المسائل العقدية المهمّة.
- استشكال معنى الحديث، إذ قد يفهم منه جواز الاحتجاج بالقدر على المعاصي، فيحتاج لتوضيح وبيان.
- ورود شبهة الاحتجاج بالقدر لدى بعض أبناء المسلمين، وقد يجدون في هذا الحديث دعماً لشبهتم.

حدود البحث:

حديث المحاجّة وما يتعلق به من المسائل العقدية، مفصّلة القول في مسألة الاحتجاج بالقدر.

الدراسات السّابقة:

لم أقف على رسالة علمية أفردت حديث المحاجّة بالدراسة، ولكن هناك بعض الدراسات التي بحثت في حديث المحاجّة ضمن موضوع أعمّ، ومنها دراستان قيمتان:

1- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود، وهو عبارة عن رسالة علمية حصل بها الباحث على درجة الماجستير من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين بالرياض.
وكما يتضح من عنوان الرسالة فهي رسالة شاملة لموضوع القضاء والقدر وجميع مسائله، وقد تطرق فيها لمسألة الاحتجاج بالقدر.

2- أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، للدكتور سليمان بن محمد الدبيخي، حصل بها الباحث على درجة الدكتوراه من قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، عام 1424هـ.
وقد كان حديث المحاجّة أحد الأحاديث التي طرحها الباحث وحاول حلّ إشكالها.

منهج البحث:

اعتمدتُ المنهج الاستقرائي الاستنباطي، فاستقرأتُ أولاً طرق الحديث، وأقوال العلماء والمخالفين في معناه، ثم استنبطتُ موقف كل فريق ورأيه مع محاولة الترجيح بينها.

عملي في البحث:

- اقتصـــرتُ على جمع طرق حديث المحاجّة الواردة في الصـــحيحين، لأن غيرها موافق لها تقريباً.
- لم أذكر شـــرح مفردات الحديث، لأنها واضـــحة وليس فيها غريب، باســـتثناء كلمة (حاجّ، احتجّ، محاجّة) فقد بينت معناها في التمهيد.
- لم أذكر كذلك شروح العلماء على الحديث، لأن شرحهم متضمّن لما ذكرته من مسائل عقدية ومسألة الاحتجاج بالقدر، فلم أرَ حاجة لإفراد شرح الحديث بمطلب مستقلّ أو فقرة.
- بيّنت أهم المســـائل العقدية الواردة في الحديث، ولا أزعم أني أوفيتها جميعاً بالبحث، ولكن اجتهدتُ في حصر أهمها.
- لم أتطرّق لتفصيل الخلاف في بعض المسائل العقدية الواردة في الحديث، منعاً للإطالة.
- ركّزت الحديث بالتفصيل حول توهّم الإشكال في الحديث والجواب عنه.

خطّة البحث:

- المقدّمة
- التمهيد: تعريف المحاجّة.
- **المبحث الأول: طرق الحديث وألفاظه وبيان بعض المسائل العقدية الواردة فيه**
  المطلب الأول: طرق الحديث وألفاظه
  المطلب الثاني: بيان بعض المسائل العقدية الواردة فيه
- **المبحث الثاني: توهّم الإشكال في الحديث، والجواب على ذلك**
  المطلب الأول: توهّم الإشكال في الحديث
  المطلب الثاني: الجواب على الإشكال
- الخاتمة
- فهرس المراجع
- **فهرس الموضوعات**

هذا ما تيسّر إيراده وبيانه، إن أصبتُ فمن الله تعالى، وإن أخطأتُ فمن نفسي والشيطان، وصلى الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

تعريف المحاجّة

لغة: المحاجة مصدر حجّ، والحج: القصد، والكف، والقدوم، والغلبة بالحجة، وكثرة الاختلاف، والتردد، وقصد مكة للنسك، والتحاج: التخاصم.[1]
وحاجّه محاجّة وحِجاجًا: جادله.[2]
والمحاجّة: مفاعلة من اثنين مختلفين في حكمين يدلي كل منهما بحجته على صحة دعواه.[3]
وقيل المحاجة: أن يطلب كل واحد أن يرد الآخر عن حجته ومحجته.[4]

وقد ورد ذكر المحاجّة في القرآن الكريم، في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: ﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي وَلا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: 80].
قال الطبري في معناها:(قال إبراهيم: "أتحاجوني في الله"، يقول: أتجادلونني في توحيدي الله وإخلاصي العمل له دون ما سواه من آلهة).[5]
وقال ابن كثير:(يقول تعالى: وجادله قومه فيما ذهب إليه من التوحيد، وناظروه بشبه من القول، قال:(﴿قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾ أي: تجادلونني في أمر الله وأنه لا إله إلا هو، وقد بصرني وهداني إلى الحق وأنا على بينة منه؟ فكيف ألتفت إلى أقوالكم الفاسدة وشبهكم الباطلة؟).[6]

ومنها قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ﴾ [يونس: 41].
قال ابن كثير:(في قول الله تعالى مرشدًا نبيه صلوات الله وسلامه عليه إلى درء مجادلة المشركين: أي أتناظروننا في توحيد الله والإخلاص له والانقياد، واتباع أوامره وترك زواجره، ﴿وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ المتصرف فينا وفيكم).[7]
إذًا المحاجة في الاصطلاح الشرعي تعني: المناقشة والمناظرة والمجادلة.

[1] انظر: القاموس المحيط، الفيروز أبادي، ص: 183.
[2] انظر: المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس، (156/1).
[3] انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، (147/4).
[4] انظر: المفردات في غريب، الراغب الأصفهاني، ص: 108.
[5] جامع البيان في تأويل آي القرآن (488/11).
[6] تفسير القرآن العظيم (186/2).
[7] تفسير القرآن العظيم (451/1).

المبحث الأول: طرق الحديث وألفاظه وبيانه

المطلب الأول: طرق الحديث وألفاظه

ورد حديث المحاجة عند البخاري ومسلم من عدّة طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه، وكلها على معنى واحد وبألفاظٍ متقاربة، إلا طريقاً واحداً جاء مخالفاً في معناه لبقية الطرق، وقد انفرد مسلم بروايته، ومن هذه الطرق المتفق عليها بين الشيخين والمتقاربة في لفظها ومعناها ما يلي:

- عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى فَقَالَ لَهُ مُوسَى أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجَتْكَ خَطِيئَتُكَ مِنْ الْجَنَّةِ فَقَالَ لَهُ آدَمُ أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ ثُمَّ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى مَرَّتَيْنِ.[1]
- عن مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْتَقَى آدَمُ وَمُوسَى فَقَالَ مُوسَى لِآدَمَ أَنْتَ الَّذِي أَشْقَيْتَ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنْ الْجَنَّةِ قَالَ آدَمُ أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَاصْطَفَاكَ لِنَفْسِهِ وَأَنْزَلَ عَلَيْكَ التَّوْرَاةَ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَوَجَدْتَهَا كُتِبَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي قَالَ نَعَمْ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى.[2]
- عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" حَاجَّ مُوسَى آدَمَ فَقَالَ لَهُ أَنْتَ الَّذِي أَخْرَجْتَ النَّاسَ مِنْ الْجَنَّةِ بِذَنْبِكَ وَأَشْقَيْتَهُمْ، قَالَ: قَالَ آدَمُ يَا مُوسَى أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي أَوْ قَدَّرَهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى.[3]
- عَنْ طَاوُسٍ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنْ الْجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى ثَلَاثًا".[4]
- عَنِ عبد الرحمن بن الأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: « تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِى أَغْوَيْتَ النَّاسَ، وَأَخْرَجْتَهُمْ

[1] أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب وفاة موسى (ح1251/3/3228)، وفي كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: "وكلم الله موسى تكليما" (ح2730/6/7077)، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج أدم وموسى (ح50/8/6915).

[2] أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله تعالى:" واصطنعتك لنفسي" (ح1764/4/4459)، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج أدم وموسى (ح2042/4/2652).

[3] أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله (ح2439/6/6240)، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج أدم وموسى (ح2042/4/2652).

[4] أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله (ح2439/6/6240)، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج أدم وموسى (ح2042/4/2652).

مِنَ الْجَنَّةِ، فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ الَّذِى أَعْطَاهُ اللَّهُ عِلْمَ كُلِّ شَىْءٍ، وَاصْطَفَاهُ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِهِ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَتَلُومُنِى عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَىَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ ».[1]

وفي جميع الطرق السابقة يتحاجّ موسى و آدم عليهما السلام، فيحتجّ موسى على آدم في أنه كان سبباً في إخراج الناس من الجنة، ثم يردّ عليه آدم بأنه أمر قد قدره الله عليه قبل أن يخلق.

أما الحديث الذي انفرد به مسلم ففيه احتجاج موسى على آدم في كونه أهبط الناس إلى الأرض بسبب خطيئته، ويردّ عليه آدم بأنه أمر قدّر عليه قبل خلقه وكتب في التوراة ذلك، وهو من طريق يزيد بن هرمز وعبد الرحمن بن الأعرج، ولفظه:

- سَمِعْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلاَمُ عِنْدَ رَبِّهِمَا، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، قَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِى خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلاَئِكَتَهُ، وَأَسْكَنَكَ فِى جَنَّتِهِ، ثُمَّ أَهْبَطْتَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَى الأَرْضِ، فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلاَمِهِ، وَأَعْطَاكَ الأَلْوَاحَ فِيهَا تِبْيَانُ كُلِّ شَىْءٍ، وَقَرَّبَكَ نَجِيًّا، فَبِكَمْ وَجَدْتَ اللَّهَ كَتَبَ التَّوْرَاةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ، قَالَ مُوسَى: بِأَرْبَعِينَ عَامًا، قَالَ آدَمُ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا: (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى)؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفَتَلُومُنِى عَلَى أَنْ عَمِلْتُ عَمَلاً كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَىَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِى بِأَرْبَعِينَ سَنَةً، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى ».[2]

المطلب الثاني: بيان بعض المسائل العقدية الواردة فيه

أولاً: من خصائص النبي ﷺ إخباره بالمغيبات:

في هذا الحديث خصيصة من خصائص نبوته ﷺ وهبي الإخبار بالمغيبات التي أطلعه الله تعالى عليها، وهي هنا الإخبار بما وقع بين آدم وموسى عليهما السلام من المحاجّة.

ومعلوم أن علم الغيب مما انفرد بعلمه ربّ العزة سبحانه وتعالى، يقول:(**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا. إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ)** الجن: ٢٦ – ٢٧.

ولكنّه عز وجل يطلع من شاء من رسله على بعض الأمور الغيبية، وهذه سنة لله كونية، أنه يطلع من شاء من رسله على بعض غيبه.

ولقد جاء القرآن شيئا من ذلك في شأن عيسى عليه السلام، يقول الله تعالى عن عيسى عليه السلام:**(وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ)** آل عمران: ٤٩ .

وما وقع من علم الغيب على لسان رسول الله ﷺ وغيره فمن الله تعالى؛ إما بوحي أو إلهام، قال تعالى:**(وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ)** النجم: ٣ - ٤، فكل ما ورد عنه ﷺ من الإخبار بالغيوب ليس هو إلا من إعلام الله له به؛ للدلالة على ثبوت نبوته وصحة رسالته ﷺ.[3]

وقت وقوع المحاجّة بين موسى وآدم عليهما السلام:

[1] أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله (ح2439/6/4461)، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج أدم وموسى (ح2042/4/2652).

[2] رواه مسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى (ح2042/4/2652).

[3] حجة الله على العالمين في معجزات سيد المرسلين، يوسف النبهاني، ص336 بتصرف.

اختلف أهل العلم في وقت المحاجة التي وقعت بين آدم وموسى عليهما السلام، على عدة أقوال منها:

- إن ذلك كان في زمان موسى عليه السلام، حيث أحيا الله تعالى آدم معجزة له فكلمه.
- وقيل: إن الله تعالى كشف لموسى عن قبر آدم فكلمه.
- وقيل: إن الله تعالى أراه روحه كما أرى النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج أرواح الأنبياء.
- وقيل: أراه الله له في المنام ورؤيا الأنبياء وحي.
- وقيل: إن ذلك لم يقع بعد وإنما يقع في الآخرة، وأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم بصيغة الماضي لتحقق وقوعه.[1]

واحتجّ أصحاب هذا الرأي بلفظ: "عند الله" فزعم بعضهم أنه أراد أن ذلك يقع منهما يوم القيامة، وهذا الرأي خلاف ظاهر الحديث، ويرده ما وقع في بعض طرقه وذلك فيما أخرجه أبو داود من حديث عمر قال: "قال موسى يا رب أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة، فأراه الله آدم فقال: أنت أبونا" الحديث، قال: وهذا ظاهره أنه وقع في الدنيا.[2]

أمّا بقية الأقوال فهي اجتهادات لا دليل على صحة أو رجحان أحدها، والواجب التسليم بها كما جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم، والوقوف عند الحد الذي وردت به الأحاديث.

ثانياً: اصطفاء الله تعالى لرسله عليهم السّلام:

في الحديث:" فَقَالَ لَهُ آدَمُ أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ"، والنبوة اصطفاء من الله تعالى، وقد جرت سنة الله تعالى في خلقه أن يصطفى بعض عباده لمهمة النبوة والرسالة، كما قال تعالى:(**اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ**) الحج: ٧٥، وقال تعالى:(**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ**) آل عمران: ٣٣، وقال تعالى:(**قَالَ يَا مُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي**) الأعراف: ١٤٤.

وهذا الاصطفاء والاختيار منة إلهية، امتن الله بها على الأنبياء والمرسلين، فلم يصلوا إليها بكسب ولا جهد، ولا كانت ثمرة لعمل أو رياضة للنفس كما يزعم الضلال من الفلاسفة.[3]

حيث ذهبوا إلى أن النبوة مكتسبة، وأن من هذب نفسه بالخلوة والعبادة، وأخلى نفسه عن الشواغل العائقة عن المشاهدة، وراض نفسه، وهذبها، تهيأ للنبوة.

وبناء على ذلك قالوا إن النبي هو من اجتمعت فيه ثلاث خصال:

- أن يكون له اطلاع على المغيبات لصفاء جوهره وشدة اتصاله بالروحانيات العالية من غير سابقة تعلم ولا تعليم.
- أن تظهر على يديه خوارق العادات بحيث يؤثر بنفسه في قوى العالم المادي.
- مشاهدة الملائكة لا أرواحها لما عنده من قوة التخيل، ويسمع كلامهم ووحيهم إليه.[4]

[1] انظر: فتح الباري لابن حجر (505/11)، وشرح صحيح مسلم للنووي (200/16)، كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (915/1-917).

[2] انظر: فتح الباري لابن حجر (505/11).

[3] انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية ص: 160.

[4] انظر: النبوات لابن تيمية (302/22)، لوامع الأنوار البهية للإسفراييني (2 / 268).

ومعلوم بالضرورة بطلان مذهبهم وكلامهم، فإن هذه الأمور مما يستطيعها آحاد الناس، ولو كان الأمر كذلك لما اختصّ النبي بأي خصيصة عن غيره من الناس، ولا اختلط أمره بأمر الكذاب ومدّعي النبوة.[1]

ثالثاً: إثبات صفة الكلام لله تعالى:

في الحديث قول آدم عليه السلام: " أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ"، فيه إثبات صفة الكلام لله تعالى.

وعقيدة أهل السنة والجماعة أن الله تعالى يتكلم بكلام حقيقي، متى شاء وكيف شاء، بما شاء، بحرف وصوت، لا يماثل أصوات المخلوقين.

وصفة الكلام صفة ذات، وهي أيضًا صفة فعل، فهي باعتبار أصله صفة ذات؛ لأن الله لم يزل ولا يزال متكلمًا، وباعتبار آحاده صفة فعل؛ لأنه يتكلم بما شاء متى شاء.[2]

والكلام صفة لله تعالى قائمة بذاته، يتكلم بها بمشيئته وقدرته، وما تكلم الله به فهو قائم به ليس مخلوقاً منفصلاً عنه؛ كما تقول المعتزلة، ولا لازماً لذاته لزوم الحياة لها؛ كما تقول الأشاعرة، بل هو تابع لمشيئته وقدرته.[3]

ومن الأدلة على إثبات الصفة كثيرة، منها:

وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ قوله تعالى:(**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا)** النساء: ١٦٤، وقوله تعالى:(**رَبُّهُ)** الأعراف: ١٤٣.

وفي الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "يقول الله تعالى يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تُخرِج من أمتك بعثًا إلى النار"[4].

رابعاً: إثبات صفة النفس لله تعالى:

جاء في الحديث قول آدم عليه السلام لموسى عليه السلام: "وَاصْطَفَاكَ لِنَفْسِهِ"، فيه ذكر صفة النفس، وأهل السنة والجماعة يثبتون صفة النفس لله تعالى، ومن الأدلة على ذلك: قوله تعالى:(**وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ)** آل عمران: ٢٨، وقوله:(**كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ**) الأنعام: ١٢.

وحديث:" إني حرمت الظلم على نفسي"[5]، وحديث:" لئن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي"[6].

إلا أن السلف رحمهم اللّه اختلفوا فيما هو المراد من صفة النفس بعد ما أثبتوا النفس لله تعالى، على قولين:

- القول الأول: إن النفس بمعنى الذات الإلهية بصفاتها، وهو الذي اختاره ابن تيمية: "ونفسه هي ذاته المقدسة"[7]، وقال:" ويراد بنفس الشيء ذاته وعينه"، وقال:" إن النفس في هذه المواضع بمعنى الذات المتصفة بصفاتها عند جمهور العلماء، وليست الذات المنفكّة عن

[1] انظر للردّ على مذهب الفلاسفة في النبوة كتابي شيخ الإسلام ابن تيمية: النبوات (30/22) وما بعدها، ومنهاج السنة النبوية (434/5).
[2] انظر: شرح العقيدة الطحاوية (1 /24)، شرح الواسطية لابن عثيمين (1 /419).
[3] انظر: شرح العقيدة الواسطية لمحمد خليل هراس، ص:183، ولمناقشة الأقوال المخالفة في "صفة الكلام لله تعالى" والرد عليها، انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (552/5)، ودرء التعارض له (258/1).
[4] رواه البخاري (ح1767/4/4741)، ومسلم (ح201/1/222).
[5] رواه مسلم (ح1994/4/2577).
[6] رواه البخاري (ح2694/6/6970)، ومسلم (ح2061/4/2675).
[7] مجموع الفتاوى (169/14).

الصـفات، ولا المراد بها صـفة الذات، وطائفة من الناس يجعلونها من باب الصـفات، كما يظن طائفة أنها الذات المجردة عن الصفات، كلا القولين خطأ"[1].

- القول الثاني: إن النفس صفة من صفات اللَّه تعالى كغيرها من الصفات، واختار هذا القول ابن خزيمة[2]، وابن قدامة[3]، واختاره أيضاً أبو يعلى الفراء[4]، واستدلوا على ذلك أنها جاءت مضافة إلى اللَّه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.

والصحيح أن نفس الشيء هو الشيء ذاته، فقوله تعالى:(**وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ)** آل عمران: ٢٨، أي: يحذركم إياه، وليست النفس شيئاً آخر، والله شيئاً آخر، الله تعالى هو النفس، فليست النفس صفة زائدة على الذات، بل هي الذات نفسها.[5]

خامساً: إثبات صفة اليد لله تعالى:

في بعض طرق الحديث قول آدم عليه السلام: "وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ"، والذي عليه سلف الأمة هو إثبات صفة اليد لله تعالى حقيقة على ما يليق بجلاله، دون تشبيه ولا تمثيل لها بيد المخلوقين، ودون تحريف لها ولا تعطيل، فكما أن له تعالى ذاتاً حقيقة لا تشبه ذوات العباد، فصفاته لا تشبه صفاتهم.[6]

وقد وردت نصـوص أخرى كثيرة تؤيد هذه النصـوص في إثبات صـفة اليد لله جل وعلا جاءت على ثلاثة أنحاء:

منها إثبات صفة اليد مفردة كقوله تعالى:(**يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ)** الفتح: 10.

ومنها إثبات صفة اليدين مثناة كقوله جل وعلا:(**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ)** المائدة: ٦٤.

ومنها أن تكون مجموعة كما قال جل وعلا:(**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ)** يس: ٧١.

وقد تأوّل بعض المخالفين صفة اليد لله تعالى وذهبوا إلى تأويلها بالقدرة أو الإنعام.[7]

والعرب لا تسـتعمل ذلك إلا على وجه واحد فقط ألا وهو القطع عن الإضـافة، لأنه بالقطع خرجت إرادة الصفة، أما إذا أضيفت اليد إلى الذات فإنه يراد الذات المتصفة باليد.

يقول الإمام ابن خزيمة - رحمه الله - في تقرير صـفة اليد لله - تعالى - والرد على من حرف معناها: ".. فزعم أن اليد هي القوة، وهذا من التبديل أيضـاً وهو جهل بلغة العرب، والقوة إنما تسمى الأيد في لغة العرب لا اليد، فمن لا يفرق بين اليد والأيد فهو إلى التعليم والتسـليم إلى الكتاتيب أحوج منه إلى الترؤس والمناظرة"[8].

وفي بيان معنى اليد في قوله – تعالى:(**قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْـجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ۖ أَسْـتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ)** ص: ٧٥، والرد على من تأولها بالنعمة يقول ابن القيم - رحمه الله -: "ولا ريب أن العرب تقول لفلان عندي يد، وقال عروة بن مسعود للصديق: لولا يد لك عندي لم أجزك بها لأجبتك، ولكن وقوع اليد في هذا التركيب الذي أضـاف - سـبحانه - فيه الفعل إلى نفسـه، ثم تعدى الفعل إلى اليد بالباء التي هي نظير كتبت بالقلم، وهي اليد، وجعل ذلك خاصة خص بها صفيه آدم دون

[1] مجموع الفتاوى (292/9).
[2] كتاب التوحيد ص: 8.
[3] لمعة الاعتقاد ص: 10.
[4] إبطال التأويلات (443/2).
[5] انظر: شرح صحيح البخاري لابن عثيمين (368/8)، شرح كتاب التوحيد لعبد الله الغنيمان (249/1).
[6] انظر: التوحيد لابن خزيمة (124/1)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (632/6).
[7] انظر: التوحيد لابن خزيمة (129/1)، بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (23/2).
[8] التوحيد لابن خزيمة (129/1).

البشر...فهذا مما يحيل تأويل اليد في النص بالنعمة، وإن كانت في تركيب آخر تصلح لذلك، فلا يلزم من صلاحية اللفظ لمعنى ما في تركيب، صلاحيته له في كل تركيب"[1].

سادساً: كتابة الله تعالى للمقادير:

في الحديث قول آدم عليه السلام:" ثُمَّ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ"، " أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً"، " فَبِكَمْ وَجَدْتَ اللَّهَ كَتَبَ التَّوْرَاةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ، قَالَ مُوسَى: بِأَرْبَعِينَ عَامًا، قَالَ آدَمُ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا: (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى)؟ قَالَ: نَعَمْ".

وفي هذا إثبات لمرتبة من مراتب القدر وهي الكتابة[2]، فالله تعالى كتب ما يخص كل مخلوق في اللوح المحفوظ، كتب تفصيل خلقه وإيجاده، وما يلزم لنشأته وإعداده وإمداده، وجميع ما يرتبط بتكوينه وترتيب حياته.

قال تعالى:(**إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ**) يس: ١٢، وهو اللوح المحفوظ، وهو أم الكتاب، وهو الذكر، الذي كتب فيه كل شيء، يتضمن كتابة أعمال العباد قبل أن يعملوها، والإحصاء في الكتاب يتضمن علمه بها، وحفظه لها، والإحاطة بعددها وإثباتها فيه، وقال تعالى:(**ومَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ**) الأنعام: ٣٨.[3]

وقد اختلف أهل العلم في وقت الكتابة المشار إليها في الحديث، فآدم عليه السلام ذكر أن الله قدّر عليه ذلك قبل خلقه بأربعين سنة، وفي الرواية الأخرى كتب الله تعالى التوراة قبل خلق آدم بأربعين سنة وفيها ذكر ما حصل منه عليه السلام، فكيف يفهم ذلك مع ما ثبت عن النبي ﷺ:" كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء"[4]، اختلفت أجوبة العلماء على ذلك:

- فقيل: إن المقادير كلها قد أحاط بها علم الله القديم قبل وجود المخلوقات كلها، ولكن كتابتها وقعت في أوقات متفاوتة، فيجوز أن تكون قصة آدم بخصوصها كتبت قبل خلقه بأربعين سنة.[5]
- وقيل: إن هذا التقدير بعد التقدير الأول السابق بخلق السموات بخمسين ألف سنة، أي أنه داخل في التقدير الأول لم يخرج عنه.[6]
- وقيل: يحتمل أن يكون المراد بالأربعين سنة ما بين قوله تعالى:(**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ**) البقرة: ٣٠، إلى نفخ الروح في آدم.[7]
- وقيل غير ذلك.[8]

والذي تدلّ عليه روايات الحديث:

- أن التوراة كتبت قبل خلق آدم بأربعين سنة، وفيها ذكر معصية آدم.

---

[1] الصواعق المرسلة (193/1).
[2] مراتب القدر الأخرى: العلم، المشيئة، الخلق.
[3] انظر: شفاء العليل لابن القيم (13/3).
[4] رواه مسلم (ح442/16/2653).
[5] انظر: فتح الباري لابن حجر (508/11)، وكشف المشكل لابن الجوزي (383/3).
[6] انظر: شفاء العليل لابن القيم (73/1).
[7] انظر: فتح الباري لابن حجر (508/11)، ومعالم السنن للخطابي (297/4).
[8] انظر: فتح الباري لابن حجر (508/11-509)، وشرح صحيح مسلم للنووي (440/16).

- أن المعصـية كتبت قبل خلق آدم بأربعين سـنة، وعليه تكون هذه الكتابة كتابة ثانية، إذ إنها داخلة في كتابة المقادير قبل خلق السـموات والأرض بخمسـين ألف سـنة، فهي من جنس كتابة الملك ما يتعلق بالجنين، من عمله ورزقه وأجله، وشقي أو سعيد.[1]

المبحث الثاني: توهّم الإشكال في الحديث، والجواب على ذلك

المطلب الأول: توهّم الإشكال في الحديث:

أشـكل فهم الحديث على طائفة من الناس؛ لأن ظاهره قد يوهم أن المحاجّة بين موسـى وآدم عليهما السـلام كانت متوجهة إلى المعصـية، ولما كانت الحجة لآدم عليه السـلام فقد يفهم البعض بناء على ذلك الوهم جواز الاحتجاج بالقدر على فعل المعصية، ولهذا اختلفت الأقوال في فهمه.

وقد انقسم الناس الذين أشكل عليهم فهم هذا الحديث إلى قسمين:

الأول: قسم فهم من الحديث جواز الاحتجاج بالقدر على فعل المعصـية، ثم انقسموا في تعاملهم مع الحديث:

1- فريق ردّ الحديث ولم يقبله، لأنهم لم يفهموا معناه، ورأوا في إثباته إبطال للنبوات؛ لأن مضمونه احتجاج بالقدر على المعصية، ويمثل هذا القول القدرية وطائفة من المعتزلة، وعلى رأسهم شيخ المعتزلة أبو علي الجبائي[2].[3]

2- فريق قبل الحديث لكن حرّف لفظه، فقرأه "فحجّ آدمَ موسى"، بنصب لفظة "آدم" لتكون مفعولاً به، وعلى هذا تكون الحجّة لموسى على آدم، فلا يكون في ذلك جواز للاحتجاج بالقدر على المعصية، وذهب إلى هذا القول طائفة من المعتزلة.[4]

3- قسـم قبل الحديث كذلك، ورأوا فيه حجة على عقيدة الجبر، وجعلوه عمدة في سـقوط الملام عن المخالفين والعصاة، وذهب إلى هذا القول الجبرية.[5]

الثاني: قسـم فهم منه عدم جواز الاحتجاج به على المعاصـي، ولكنهم اختلفوا في تفسـيره على عدة أقوال، ويمثّل هذا القسم أهل السنة والجماعة من علماء السلف رحمهم الله، ومن أقوالهم في فهم الحديث ما يلي:

1- أن موسى عليه السلام لام آدم عليه السلام على المصيبة التي حصلت له ولذريته، وهي الإخراج من الجنة والنزول إلى الأرض، وذلك بسبب فعله وخطيئته، وذكر الذنب تنبيهاً على سـبب المصـيبة والمحنة التي نالت الذرية، فاحتج عليه آدم بالقدر على المصـيبة، والقدر يحتج به على المصائب دون المعائب.

---

[1] انظر: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها، لسليمان الدبيخي، ص: 335.

[2] أبو علي الجبّائي: محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام في عصره، وإليه نُسِبَت الطائفة" الجبائية"، له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب، نسبته إلى جبى (من قرى البصرة) اشتهر في البصرة، توفي سنة 303هـ ودفن بجبى، له تفسير حافل مطول، ردّ عليه الأشعري. انظر: مقالات الإسلاميين (1/ 236)، ووفيات الأعيان (1/ 480).

[3] انظر: درء التعارض لابن تيمية (418/8)، ومجموع الفتاوى له (304/8)، شفاء العليل لابن القيم (207/1).

[4] انظر: فتح الباري لابن حجر (509/11).

[5] انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (305/8)، البداية والنهاية لابن كثير (78/1).

وإلى هذا ذهب ابن تيمية[1]، وابن القيم[2]، وابن كثير[3]، وابن أبي العز[4]، وابن عثيمين[5] غيرهم.

2- أن موسى عليه السلام لام آدم على المعصية بعد التوبة منها، فاحتج آدم بالقدر على المعصية لكونه قد تاب منها، واللوم هنا على المعصية لكونها سبب في المصيبة، والاحتجاج بالقدر على المعصية بعد وقوعها والتوبة منها صحيح لا محذور فيه.

وتفصيل هذا القول ذكره ابن القيم: "وقد يتوجه جواب آخر، وهو أن الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع، ويضر في موضع ويضر في موضع، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه، وترك معاودته، كما فعل آدم، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرب وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع، لأنه لا يدفع بالقدر أمراً ولا نهياً، ولا يبطل به شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة، يوضحه أن آدم قال لموسى: أتلومني على أن عملت عملاً كان مكتوباً علي قبل أن أخلق، فإذا أذنب الرجل ذنباً ثم تاب منه توبة وزال أمره حتى كأن لم يكن، فأنبه مؤنب عليه ولامه، حسن منه أن يحتج بالقدر بعد ذلك، ويقول هذا أمر كان قد قدر عليّ قبل أن أخلق، فإنه لم يدفع بالقدر حقاً ولا ذكره حجة له على باطل، ولا محذور في الاحتجاج به، وأما الموضع الذي يضر الاحتجاج به ففي الحال والمستقبل، بأن يرتكب فعلاً محرماً أو يترك واجباً فيلومه عليه لائم، فيحتج بالقدر على إقامته عليه وإصراره، فيبطل بالاحتجاج به حقاً، ويرتكب باطلاً، كما احتج به المصرّون على شركهم وعبادتهم غير الله"[6].

كما ذكره ابن عثيمين أيضاً[7].

3- أن ذلك مخصوص بآدم عليه السلام، وكانت له الحجة لأن موسى عليه السلام لامه على المعصية بعد التوبة منها، فحسن من آدم عليه السلام أن يحتج بالقدر على فعل المعصية؛ لأنه قد تيب عليه منها، واللوم هنا على المعصية لذاتها.

وإلى هذا القول ذهب ابن عبد البر[8].

4- أن الحجة توجهت لآدم عليه السلام لأن موسى عليه السلام لامه في غير دار التكليف – بعد أن مات آدم -ولو لامه في دار التكليف لكانت الحجة لموسى، لأن الأحكام جارية عليه وقتئذ.[9]

5- أن آدم حجّ موسى لأن الذنب كان في شريعة، واللوم في شريعة أخرى.[10]

---

[5] انظر: مجموع الفتاوى (305/8).
[2] انظر: شفاء العليل (56/1).
[3] انظر: البداية والنهاية (1/ 78).
[4] انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص: 135.
[5] انظر: تقريب التدمرية ص: 101.
[6] شفاء العليل (56/1-57).
[7] انظر: تقريب التدمرية ص: 101.
[8] انظر: التمهيد (15/18).
[9] انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (305/8)، ودرء التعارض له (418/8)، وشفاء العليل لابن القيم (49/1).
[10] انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (305/8)، ودرء التعارض له (418/8)، وشفاء العليل لابن القيم (49/1).

6- أن آدم أب وموسى ابن، وليس للابن أن يلوم أباه، ولذا حجّه آدم كما يحجّ الرجل ابنه.[1]

المطلب الثاني: الجواب على الإشكال

للجواب على ما سبق من إشكال أفنّد الأقسام والأقوال على النحو التالي:

أما **القسم الأول** الذي يرى في الحديث جواز الاحتجاج بالقدر على المعصية فقولهم باطل بالجملة، فإنه لا يجوز الاحتجاج بالقدر على المعصية بالاتفاق، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وليس لأحد أن يحتج بالقدر على الذنب باتفاق المسلمين، وسائر أهل الملل، وسائر العقلاء، فإن هذا لو كان مقبولا، لأمكن كل أحد أن يفعل ما يخطر له من قتل النفوس وأخذ الأموال وسائر أنواع الفساد في الأرض ويحتج بالقدر، ونفس المحتج بالقدر إذا اعتدى عليه واحتج المعتدي بالقدر لم يقبل منه بل يتناقض، وتناقض القول يدل على فساده، فالاحتجاج بالقدر معلوم الفساد في بداية العقول"[2].

ثم يُردّ على كل فريق بما يلي:

1- أمّا قول من ردّ الحديث ولم يقبله وهم القدرية، فإنهم كذّبوا به لأنه يخالف أصلهم الفاسد وهو نفي القدر السابق، والحديث صحيح وثابت عن النبي ﷺ، قال ابن عبد البر: "هذا حديث صحيح ثابت من جهة الإسناد، لا يختلفون في ثبوته، رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين، وروي من وجوه عن النبي ﷺ، من راوية الثقات الأئمة الأثبات"، وقال: "هذا الحديث من أوضح ما روي عن النبي ﷺ في إثبات القدر، ودفع قول القدرية"[3].

وقال ابن القيم: " هذا حديث صحيح ثابت من جهة الإسناد، لام تزل الأمة تتلقاه بالقبول من عهد نبيها قرناً بعد قرن، وتقابله بالتصديق والتسليم، ورواه أهل الحديث في كتبهم، وشهدوا به على رسول الله ﷺ أنه قاله، وحكموا بصحته".[4]

وقال ابن كثير: "ومن كذّب بهذا الحديث فمعاند؛ لأنه متواتر عن أبى هريرة رضى الله عنه، وناهيك به عدالةً وحفظاً وإتقاناً، ثم هو مروي عن غيره من الصحابة كما ذكرنا".[5]

2- أمّا قول من قبل الحديث لكن حرّف لفظه، فقرأه "فحجّ آدمَ موسى"، بنصب لفظة "آدم" لتكون مفعولاً به، فتكون الحجّة لموسى على آدم، فهو قول باطل، إذ اتفق رواة الحديث وشرّاحه على أن "آدم" تقرأ بالرفع على أنه فاعل، فيكون هو من غلب بالحجة.

قال ابن حجر: " واتفق الرواة والنقلة والشراح على ان ادم بالرفع وهو الفاعل وشذ بعض الناس فقرأه بالنصب على انه المفعول وموسى في محل الرفع على انه الفاعل".[6]

---

[1] انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (305/8)، ودرء التعارض له (418/8)، وشفاء العليل لابن القيم (48/1)، والبداية والنهاية لابن كثير (78/1).

[2] مجموع الفتاوى (179/8).
[3] التمهيد (12/18-17).
[4] شفاء العليل (46/1).
[5] البداية والنهاية (85/1).
[6] فتح الباري (509/11).

ويرد عليهم كذلك أن النبي ﷺ قال كما في بعض الروايات: "فحجّه آدم"[1].

3- وأما قول الجبرية الذين ورأوا فيه حجة على عقيدة الجبر، وجعلوه عمدة في سقوط الملام عن المخالفين والعصاة، فهو باطل من عدة وجوه، منها:

- أن الإجماع منعقد على بطلان الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي، قال ابن تيمية: "الاحتجاج بالقدر حجة باطلة داحضة باتفاق كل ذي عقل ودين من جميع العالمين"[2].
- أن الله تعالى يقول:(**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ)** ۚ الأنعام: ١٤٨ ، فأبطل الله حجتهم هذه بقوله:**(كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا)** الأنعام: ١٤٨ ، وهكذا في آيات أخر لم يحكِ الله تعالى الاحتجاج بالقدر إلا عن المشركين أعداء الرسل.[3]
- أنه لو كان الاحتجاج بالقدر على المعاصي سائغاً؛ لما كانت هناك حاجة إلى إرسال الرسل، لأنهم إنما أرسلوا لإقامة الحجة على الناس.
- " أن هذا المسلك لو صح لبطلت الديانات بالجملة، وكان القدر حجة لكل مشرك وكافر وظالم، ولم يبق للحدود معنى، ولا يلام جانٍ على جنايته ولا ظالم على ظلمه، ولا ينكر منكر أبداً"[4].
- أن القدر غيب لا يعلمه أحد من الخلق إلا بعد وقوعه، فكيف يصح للعاصي أن يحتج به على معصيته، وهو قد فعلها اختياراً لا إكراهاً، ولا يعلم أن الله تعالى قدّرها عليه.[5]
- أنه لو ساغ الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي لساغ أن يحتج به إبليس ومن اتبعه من الجن والإنس، وسائر أهل الكفر والفسوق والعصيان، ولم يعاقب أحد.[6]
- أنه قد قامت حجة الله تعالى على عباده بأمور معلومة، وهي: أنه تعالى لم يكلف إلا البالغ العاقل، وجود الإرادة للعبد، وبهذه الإرادة يختار بين الطاعة والمعصية، وجود القدرة، فالعاجز عن الفعل لا يكلف، وقيام الحجة الرسالية، بإرسال الرسل وإنزال الكتب.[7]

وقال ابن القيم في إبطال مسلك الجبرية: " هذا المسلك أبطل مسلك سلك في هذا الحديث، وهو شر من مسلك القدرية في رده، وهم إنما ردوه إبطالاً لهذا القول ورداً على قائليه، وأصابوا في ردهم عليهم وإبطال قولهم، وأخطأوا في رد حديث رسول الله ﷺ"[8].

ومما سبق يتبين أن الحديث لا يجوز الاحتجاج به على فعل المعاصي، ولا يجوز كذلك ردّه وتكذيبه.

---

[1] أخرجه أحمد (ح495/13/7623).
[2] منهاج السنة (55/3).
[3] انظر: منهاج السنة لابن تيمية (56/3)، شفاء العليل لابن القيم (50/1-51).
[4] شفاء العليل لابن القيم (50/1).
[5] انظر: تقريب التدمرية لابن عثيمين ص: 100.
[6] انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (858/2).
[7] انظر: القضاء والقدر، لعبد الرحمن المحمود ص:411-412.
[8] شفاء العليل (49/1).

أمّا **القسم الثاني** وهم أهل السنة والجماعة ممن قبل الحديث وصدّقه، ولم يفهم منه جواز الاحتجاج به على المعصية، واختلافهم في فهمه لا يؤول بهم إلى الاختلاف والتضاد، ولكن في أقوالهم ما هو أقوى من بعض.

فالقولين الأول والثاني يحتملهما الحديث ويترجحان على غيرهما:

فالأول: أن لوم موسى لآدم كان لأجل المصيبة التي حلّت به وبذريته، وهي الإخراج من الجنة والإهباط إلى الأرض، ولذلك جاء في روايات الحديث: "أَنْتَ الَّذِي أَشْقَيْتَ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنْ الْجَنَّةِ"، " آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنْ الْجَنَّةِ"، أَنْتَ آدَمُ الَّذِى أَغْوَيْتَ النَّاسَ، وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ"، " ثُمَّ أَهْبَطْتَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَى الأَرْضِ"، وهذه الروايات تدلّ على أن موسى لام آدم على المصيبة التي وقعت بعد ذنبه، لا على ذنبه، لذلك احتجّ آدم عليه بالقدر على المصيبة.

قال ابن أبي العز: "فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم عَلَى موسى عليهما السلام بالقدر إذ قال له أتلومني عَلَى أمر قد كتبه الله علي قبل أن أخلق بأربعين عاماً، وشهد النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن آدم حج موسى أي غلب عليه بالحجة، قيل: نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة لصحته عن رَسُول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا نتلقاها بالرد والتكذيب لراويه، كما فعلت القدرية ولا بالتأويلات الباردة؛ بل الصحيح أن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر عَلَى الذنب، وهو كَانَ أعلم بربه وذنبه؛ بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتج بالقدر، فإنه باطل، وموسى عَلَيْهِ السَّلام كَانَ أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلوم آدم عَلَى ذنب قد تاب منه وتاب الله عليه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللوم عَلَى المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم بالقدر عَلَى المصيبة لا عَلَى الخطيئة، فإن القدر يحتج به عند المصائب لا عند المعايب، وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث"[1].

والثاني: أن لوم موسى لآدم كان على المعصية لكونها سبب المصيبة، لا لكونها معصية، فإنه يمتنع أن يلومه موسى عليه السلام لأجل المعصية وهو قد تاب منها، فلا يجوز لومه.

فاحتجّ آدم عليه السلام بالقدر على المعصية لأنه قد تاب منها، وهو ظاهر رواية مسلم: "قَالَ آدَمُ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا: (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى)؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفَتَلُومُنِى عَلَى أَنْ عَمِلْتُ عَمَلاً كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَىَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِى بِأَرْبَعِينَ سَنَةً".

وهذا القول ذكره ابن القيم –كما تقدم-، وهو قول جيّد، وإن كان ظاهره أنه يرجع للقول الأول، لأن من أذنب ذنباً ثم تاب منه، وجاء الخبر من الله تعالى أنه تاب عليه من هذا الذنب، فإذا كان ترتب على هذا الذنب عقوبة معجّلة فهي من قبيل المصائب، والله أعلم.[2]

أمّا بقية الأقوال ففي تأويلها وتفسيرها للحديث ضعف:

فالثالث: أن لوم موسى عليه السلام كان على المعصية بذاتها، لكنّ آدم عليه السلام حجّه بالقدر لأنه قد تاب من تلك المعصية، فقد ردّه ابن تيمية فقال: "لا يجوز لوم التائب باتفاق الناس"[3]، وقد ذكر ابن القيم هذا الوجه وردّه كذلك لثلاثة أوجه:

"أحدها: أن آدم لم يذكر ذلك الوجه ولا جعله حجة على موسى، ولم يقل أتلومني على ذنب قد تبت منه.

---

[1] شرح العقيدة الطحاوية ص: 260.
[2] انظر: القضاء والقدر لعبد الرحمن المحمود ص:423.
[3] مجموع الفتاوى (179/8).

الثاني: أن موسى أعرف بالله سبحانه، وبأمره ودينه من أن يلوم على ذنب قد أخبره سبحانه أنه قد تاب على فاعله، واجتباه بعده، وهداه، فإن هذا لا يجوز لآحاد المؤمنين أن يفعله فضلاً عن كليم الرحمن.

الثالث: أن هذا يستلزم إلغاء ما علّق به النبي صلى الله عليه وسلم وجه الحجة، واعتبار ما ألغاه فلا يلتفت إليه".[1]

وأمّا الرابع: وهو أن الحجة كانت لآدم لأنه لامه في غير دار التكليف، فيردّ لأن آدم عليه السلام احتجّ على موسى عليه السلام بالقدر السابق ولم يحتجّ بالدار، وكذلك أن الله تعالى يلوم الملومين من عباده في غير دار التكليف، وبعد الموت، ويوم القيامة.[2]

وأما الخامس: وهو أن آدم حجّ موسى لأن الذنب واللوم كانا في شريعتين مختلفتين، فلا دليل عليه، فهل كان في شريعة آدم أن المخالف يحتج بالقدر السابق، وفي شريعة موسى أنه لا يحتج؟، كما أن كل الأمم تلوم الأمم التي قبلها المخالفة للرسل.[3]

وأما السادس: وهو أن آدم حجّ موسى لأنه أباه فبعيد عن معنى الحديث، وحجة الله تعالى يجب الالتزام بها سواءً كانت مع الأب أو الابن أو غيرهما.[4]

هذا هو مجمل الأقوال في الجواب عن الإشكال الذي قد يتوهّم من الحديث، مع الردّ على مخالفها، والجواب عن ضعيفها، وترجيح أقواها.

والذي يتعيّن على العبد هو الإيمان بالقدر والتسليم به، دون الاحتجاج به، فعند المصائب يرجع إلى الله تعالى، وعند المعائب يستغفره ويتوب إليه.[5]

قال ابن قدامة: "ولا نجعل قضاء الله وقدره حجة لنا في ترك أوامره واجتناب نواهيه، بل يجب أن نؤمن، ونعلم أن لله علينا الحجة بإنزال الكتب وبعثة الرسل، قال تعالى:**(رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا)** النساء: ١٦٥".[6]

---

[1] شفاء العليل (49/1).
[2] انظر: شفاء العليل لابن القيم (49/1).
[3] انظر: درء التعارض لابن تيمية (418/8)، وشفاء العليل لابن القيم (49/1).
[4] انظر: درء التعارض لابن تيمية (418/8)، وشفاء العليل لابن القيم (49/1).
[5] انظر: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها، لسليمان الدبيخي، ص: 350.
[6] لمعة الاعتقاد ص:93.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أخلص إلى النتائج التالية:

- حديث المحاجّة حديث صحيح متفق على صحته عند الشيخين البخاري ومسلم.
- ورد الحديث من عدة طرق متقاربة في اللفظ والمعنى، إلا طريقاً واحداً اختلف لفظه ومعنا قليلاً.
- اشتمل الحديث على عدّة مسائل عقديّة، منها: إخبار النبي بالمغيبات، واصطفاء الله تعالى لأنبيائه ورسله، إثبات صفة الكلام واليد والنفس لله تعالى على ما يليق بجلاله، وكتابته تعالى لمقادير الخلائق.
- توهّم الناس الإشكال في الحديث، فانقسموا إلى قسمين: قسم رأى في الحديث جواز الاحتجاج بالقدر على المعاصي، فردّه فريق منهم ولم يقبلوه، وقبله فريق واتخذوه عمدة لعقيدتهم الجبرية، وقبله آخرون مع تحريف لفظه ليزول الإشكال، وكل أقوال هذا القسم باطلة مردودة.
- أما القسم الثاني فلم يفهموا من الحديث جواز الاحتجاج بالقدر على المعاصي، لكنّهم اختلفوا في تفسير الحديث وفهم معناه، فكانت لهم أقوالٌ تقاربت بعضها وبعُد البعض الآخر.
- أرجح الأقوال في تفسير المحاجّة بين آدم وموسى عليهما السلام، هي أنّ آدم عليه السلام احتجّ بالقدر على المصيبة وهي خروجه من الجنة، ولم يحتجّ بها على المعصية وهي الأكل من الشجرة، وهذا سائغ وصحيح، لذلك حجّ آدم موسى عليهما السلام.

فهرس المراجع:

- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: 458هـ)، المحقق :محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية – الكويت.
- أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، سليمان بن محمد الدبيخي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، 1427هـ.
- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مطبعة السنة المحمدية – القاهرة، الطبعة الثانية، 1369هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف – بيروت.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مطبعة الحكومة -مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1392هـ، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم.
- تقريب التدمرية لابن عثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى 1419هـ.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسـانيد، أبو عمر يوسـف بن عبد الله بن عبد البر النمري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه [صحيح البخاري]، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 – 1987، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة ـ بيروت.
- حجة الله على العالمين في معجزات سيد المرسلين، يوسف بن إسماعيل النبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ-1996م.
- درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار الكنوز الأدبية - الرياض 1391هـ، تحقيق : محمد رشاد سالم.
- شرح صحيح البخاري، محمد بن صالح العثيمين، المحقق: قسم التحقيق والبحث العلمي بالمكتبة الإسلامية، النبلاء للكتاب مراكش - المكتبة الإسلامية القاهرة.
- شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، 1418هـ، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد -المملكة العربية السعودية.
- شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، عبد الله بن محمد الغنيمان، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1422هـ.
- شرح العقيدة الأصفهانية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، 1415هـ، تحقيق: إبراهيم سعيداي.
- شرح العقيدة الواسطية، محمد خليل هراس، دار ان عفان، الطبعة 1423هـ- 2002م.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1398هـ/1978م.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر.
- القضاء والقدر ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، عبد الرحمن صالح المحمود، دار الوطن، الطبعة الثانية، 1418هـ- 1997م.
- كتاب التوحيد، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الخامسة، 1414هـ -1994م.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، دار الوطن - الرياض، 1418هـ - 1997م، تحقيق: علي حسين البواب.
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، للشيخ محمد بن أحمد الإسفراييني، مطابع الأصفهاني، جدة، 1382هـ.
- لمعة الاعتقاد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ) الناشر :وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية الطبعة :الثانية، 1420هـ - 2000م.
- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، المحقق: أنور الباز -عامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، 1426 هـ / 2005 م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: 1420هـ، 1999م.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة.
- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388هـ)، الناشر :المطبعة العلمية – حلب، الطبعة الأولى: 1351 هـ - 1932م.
- منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، 1406هـ، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ.
- النبوات لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،1420هـ/2000م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.